

ورقة سياسة عامة

مظاهر العنف ضد المرأة



فريق العمل: فريق إعادة الصياغة:

سبأ القوسي
سمر العريقي
لينا الشامي

هناء إبراهيم الأديمي
أمل عبدالكريم وحيش
سمر ناجي مطري
الخنساء عبدالرحمن أنور
عائشة أحمد القاسمي
مريم عتيق مساوي
فاطمة محمد العصيمي
وفاء عبدالله الشرجي
منال أحمد دماج

متابعة وتنسيق:

نرمين الجبري واصالة المعازي

الإشراف العام:

أحمد المصري

Funded by



Implemented by



www.heya-program.org
yemen@heya-program.org



برنامج هي - Heya Program



تتبع 'للحقوق والحريات'
CCYRC Freedom and Rights Monitor

أولاً: الملخص التنفيذي

المقدمة:-

إن العنف ضد المرأة ممارسة شائعة في اليمن، ويرتكب على أيدي الدولة والمجتمع والأسرة، ولا يوجد قانون محدد يحمي النساء من العنف في اليمن، وتهدف هذه الورقة إلى إرشاد متخذي القرار وصناعه في اليمن والجهات المعنية بوضع السياسات والبرامج المتعلقة بمناهضة العنف ضد المرأة من خلال الخيارات والبدائل المتاحة والمطروحة بعد عرض المشكلة بأبعادها الاجتماعية والتشريعية والقانونية.

اليمن ضمن البلدان التي يوجد فيها أدنى مستوى من المساواة الجنسانية في العالم حسب معطيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي تقرير التنمية البشرية لعام 2001، تحتل اليمن المرتبة 131 من 146 بلداً المرصودة في مؤشر التنمية الجنسانية. وتتميز عدم المساواة الجنسانية هذا بالمستوى المنخفض لمعرفة القراءة والكتابة بين الإناث، والمعدلات المرتفعة لنسبة الولادات وكذلك ارتفاع وفيات الولادة، ونقص تمثيل ومشاركة الإناث في هياكل صنع القرار على كافة المستويات الحكومية، والفرص التعليمية والاقتصادية المحدودة للنساء والمستويات المرتفعة من العنف ضد النساء في البيئة الخاصة والعامة.

وعموماً فإن وضع النساء في المجتمع اليمني يتأثر بشدة بالأسرة والهياكل القبلية كما أن "السلوك الصحيح" للنساء يعتبر مركزياً لشرف العائلة. تدعم هذه العادات الاجتماعية التفسيرات المقيدة للشريعة ونتج عنها انتهاكات مستمرة لحقوق النساء، بما فيها فشل عام لتقديم الحماية القانونية للنساء ضد العنف وتزايد حساسية النساء لاتهامات "الجرائم الأخلاقية". أن العنف هو فعل متعدد الأبعاد وله محيطه الاقتصادي والقانوني والاجتماعي والثقافي، وأن بعض العوامل المرتبطة بالعنف تتعلق بالخصائص الشخصية للمرأة المعنفة والعضء الآخر يتعلق بالخصائص الشخصية للفاعل. وفي كلتا الحالتين فإن ثقافة المجتمع هي المسؤولة عن تشكيل هذه الشخصيات وتحديد استجابتها على وفق منظومة من المعايير والقيم والمعتقدات التي تقرها الثقافة وتحددها.

أن تردي أشكال العلاقة بالمرأة يعكس خصوصية مجتمعاتنا العربية والإسلامية وأسوة بأغلبية بقاع العالم النامية، حيث العائلة البطريركية في ظل بنية اقتصادية - اجتماعية نامية، هي المؤسسة الاجتماعية الأولى التي تؤسس لاضطهاد المرأة واستلابها، حيث يأخذ هذا الاستلاب طابعاً مقدساً يستمد شرعيته من سوء تفسير النصوص الدينية الوارد على السنة المشرعين والمفتين الذين يتدخلون بالتفاصيل الدقيقة لحياة المرأة وفرض الوصاية عليها، من طريقة لباسها وكيفية معاشرتها للآخرين وكذلك تقرير سقف ومدى مساهمتها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والتحكم بها باعتبارها تابعا للرجل وجزء من ممتلكاته الشخصية، فلا نستغرب أن ينعكس هذا على طريقة اختيارها "كشريك"، كما تم ذكره، ويأخذ الاستلاب طابعاً أكثر مرارة عندما يندمج الدين مع السياسية ليتحول أكره واستلاب المرأة إلى قوة قانونية ملزمة عليها من السماء والأرض (مع ملاحظة ان هناك في كثير من المجتمعات المحلية في اليمن بالذات من خلال رسدي وارتباطي بها تجريم قيمى ومجتمعي وأخلاقي لأي عنف ضد المرأة و أي مساس في هذا الاتجاه للمرأة تكون له عقوبات اضعاف عقوبات مثيلها الرجل ولكن بحسب العنف ان يكون من غير ذويها اما من ذويها و ولي امرها لا يعدو الامر اكثر من اللوم على شدة العنف وقسوته لا اكثر .

Funded by



SWEDEN

Implemented by



www.hey-a-program.org
yemen@hey-a-program.org



Heya Program - برنامج هي



تتبع 'للحقوق والحريات'
CCYRC Freedoms and Rights Monitor

تؤشر هذه الملاحظة على ان المرأة مكرمه في اليمن لكن سوء فهم النصوص الدينية لمكانة المرأة ولحقوقها أدى الى مثل هذه الظاهرة والحالة المتناقضة وغياب التشريعات المجتمعية الوطنية عرفا وقانونا , وعلى الرغم مما حققته المرأة من انجازات فردية على صعيد انخراطها في التعليم بمختلف مراحلها ودخولها عالم المهن المختلفة من طبية وتدرسية وهندسية وإدارية وجامعية , وصولا إلى تيوئها مناصب عليا وزارية وغيرها, فهذا لا يعني بأي شكل من الأشكال أنها حققت تقدمها في المساواة مع الرجل في الندية بالحقوق المعنوية والمكانة المجتمعية اذ ما زال الغالبية من النساء المتبوعات مناصب ومواقع يعتمدن في تأمين بقائهن وتحسن أوضاعهن بأساليب مرنة وقد تصل الى حد الازدلال لأسترضاء الرجل والاعتماد على عرض ضعف وكفالة الرجل لها أو أي شيء اخر لتأمين عدم اذائها , بل المهم في ذلك كله هو المزاج والموقف العقلي والفكري من مساواتها, فهي لازالت مشروع استلاب منذ نعومة أظافرها, حيث تفرض عليها الوصاية التربوية والوعظية وتتعرض الى مسلسل لا حصر له من الممنوعات من صغرها حتى شيخوختها. إلى جانب ما تتعرض له من مختلف صنوف التعذيب والعنف الجسدي والنفسي والأخلاقي. وكذلك العنف الرمزي غير المرئي الذي يتجسد عبر الثقافة والتربية والموقف المذل منها يوميا عبر معاملتها كجنس من الدرجة الثانية, وفصلها اجتماعيا عن الرجل سواء في البيت أو المدرسة أو الدائرة وتقنين الاختلاط, والخوض و التدخل في تفاصيلها اليومية, انطلاقا من مسلمات النظرة الدونية .

والعنف ضد المرأة أصلا مبني على فهم النوع الاجتماعي، والوقاية من العنف فتقتضي إشراك الرجال ودفعهم لتبني هذه القضية والعمل عليها. ولاننسى أنعدم المساواة بين الجنسين مرتبط أصلا بتعريف المجتمع للرجولة. فليس الاختلاف بين الجنسين هو الذي يولد التمييز الجنسي وهيمنة الأقوى على الأضعف . بل إنه الخوف من هذا الاختلاف ومن الفروقات التي يمكن أنتفهم كتهديد للذات. ممايجع للأخر في علاقة شك وعداية لحماية النفس والدفاع عن الوجود. هذه النفس التي تسقط على مرأتها فيها من مشاعر سلبية لاتقبلها، وذلك في عملية لواعية قدتكون تدميرية للأخر والذات.

ويعاني الرجال كما النساء من التمييز على أساس الدين، الطبقة ، والعرق، والجنس، وبالتالي فالتمييز يؤثر على المجتمع كافة رجال اكانوا أم نساء. والآثار السلبية للعنف الأسري تنعكس على الرجل والأطفال كما المرأة. لذا فان دمج الرجال ضرورة اجتماعية للرجل كما المرأة. وتحرير المرأة غير ممكن بلاعمل جماعي يتجاوز النشاط النسائي بتحرير المجتمع رجالا ونساء من الأفكار المسبقة عن المرأة (1)

ويجدر الإشارة الى ظاهرة تجبر الرجل على المرأة وإستعلائه في كل معاملاته على المرأة نابعة من غياب قيم الرجولة ذاتها عند الرجل ,حيث تسود مفهوم عند كثير من الشباب والرجال ان الرجولة هي الفحولة بينما حقيقة الرجولة حسب ما يوصف بها كل الرجال هي هي مجموعة من القيم الواعية والراقية والنبيلة والمعطاءة والمبدعة فانا ابنة هذا المجتمع اسمع كل من تتوفر فيه هذه الصفات يسمونه رجل بينما كل الرجال ذكور ,ولكن لماذا تركز صفة الرجل لمن يتوفر فيه هذه الصفات .

اذا هي هذه المسألة لفهم الصحيح لماهية الرجولة التي تخلق هذه السلوكيات الظالمة للمرأة وبالمقابل نجد عند المرأة التباس في مفهوم المرأة ومفهوم وظيفتها ,فانا وأيضا اكرر اننا في مجتمعاتنا نسمي المرأة مرأة لكل من تتسم بالجدية وبالآباء وبالكمال وبقدرتها على مواجهتها

Funded by



SWEDEN

Implemented by



www.hey-program.org
yemen@hey-program.org



Heya Program - برنامج هي



تتبع ' للحقوق والحريات
CCYRC Freedoms and Rights Monitor

المعضلات ويقال فلانة امرأة بينما كل انثى امرأة والقصور والعيب في المرأة ذاتها عندما لا ترى نفسها إلا أنثى وتسلم بهذا المفهوم والصفة الأحادية والجزئية من مكوناتها ووظيفتها الإنسانية .

توصيات يجب أن تتخذ الحكومة اليمنية تدابير فعالة للتصدي للقوانين والممارسات التمييزية، وحماية حق المرأة في المساواة مع الرجل وفي عدم التعرض لأشكال التمييز، والتصدي للمواقف الاجتماعية والثقافية التي يستند إليها التمييز ضد المرأة . وتحت السلطات اليمنية على القيام بما يلي على وجه الخصوص ص , مواءمة جميع القوانين والممارسات والسياسات والإجراءات بشكل تام مع القوانين والمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ ضمان مساواة المرأة مع الرجل في القانون والممارسة، بما في ذلك في قانون الأسرة؛ ممارسة الأب الواجب عن طريق حماية النساء والفتيات من انتهاكات حقوق الإنسان داخل الأسرة، ولا سيما الزواج القسري وإساءة المعاملة الجسدية والنفسية، وضمان التصدي للعنف في إطار الأسرة، وإخضاع المسؤولين عن تلك الانتهاكات للمساءلة؛ إلغاء أو إصلاح القوانين المتعلقة بالسلوك «غير الأخلاقي» لضمان أن تتسق مثل هذه القوانين مع المعايير الدولية، وألا تؤثر على النساء بطريقة تنطوي على تمييز ضدهن.

أ - الخلفية التاريخية

النظرة إلى المرأة في الجاهلية :
شاركت المرأة في الجاهلية في الحياة الاجتماعية والثقافية في الوقت الذي كانت تؤد به البنات بسبب الفقر وانتشرت الرميات الحمر وسببت وبيعت كما العبيد من الرجال وعلى الرغم من هذا كان لها حقوق كثيرة مثل التجارة وامتلاك الأموال ، كما الحال مع السيدة خديجة زوجة الرسول (ﷺ) كما كان لها الحق في اختيار الزوج أو رفضه وكان منه ن الشاعرات المشهورات .

النظرة إلى المرأة في الإسلام :

لقد كرم الإسلام المرأة فقد راعى خصائصها والفرق بينها وبين الرجل فشرع القوانين التي تجعلها مكرمة في موقعها والرجل مكرما في موقعه ، وجعل بينهما مودة ورحمة واحتراما متبادلا يؤدي إلى تقاسم المسؤولية بينهما طوال استمرار العلاقة التي تربطهما أيا كانت هذه العلاقة في نطاق الشرع .

لقد خص الإسلام المرأة بمكانة اجتماعية وأعطاه أهمية كبيرة لما تتحمله من مشقة في حمل أبنائها وتربيتهم فقد قال سبحانه وتعالى : { وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا } (الأحقاف ، آية 15) ، فضلا عن ذلك فقد جعل الإسلام المرأة ربة البيت والمسؤولة عن الإشراف على تدبير أمورهِ فقد قال الرسول (ﷺ) : ((كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيتهوالمرأة راعية في بيت زوجها وهي مسؤولة عن رعيته)).

Funded by



SWEDEN

Implemented by



www.heya-program.org
yemen@heya-program.org



Heya Program - برنامج هي



تتبع ' للحقوق والحريات
CCYRC Freedoms and Rights Monitor

ولقد ضمن الإسلام للمرأة حقوقها فهي الأموالأخت والبنت والعمة والخالة والجدة وحررها بعد أن كانت مستعبدة وسأوى بينها وبين الذكر في الإنسانية قال تعالى : { يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا } (النساء 1) . فالإسلام أعطى للمرأة حرية التجارة والتصرف بأموالها فضلا عن إعفائها من النفقة حتى لو كانت غنية ووضع الأسس التي تكفل لها الحقوق وسن القوانين التي تصون كرامتها وتمنع استغلالها جسدياً وعقلياً ثم ترك لها الحرية في الخوض في مجالات الحياة المختلفة ، وقد وردت آيات كثيرة في حق المرأة والاهتمام بشؤونها الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والحياتية وواجباتها وحقوقها وهذا إن دل إنما يدل على حرص الدين الإسلامي على المرأة والرفع من شأنها. ومن هذه الآيات الدالة على ذلك :

- قال تعالى : { إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا } (الأحزاب 35) .

- قال تعالى : { وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ } (البقرة، 228) .
- قال تعالى: { حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمْ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِمَّن نَسَأْتِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا } (النساء 23).

- { يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَاسْتَعْفِرْ لَهُنَّ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ } (الممتحنة 12).

- { يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ } (الحجرات 13).

- { مَنْ عَمِلَ سِنِيَّةً فَلَا يَجْزِي إِلَّا مِثْلَهَا وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ } (غافر 40).

- { مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ } (النحل 97).

العنف ضد المرأة من منظور أنثروبولوجي:

تشير الدراسات الأنثروبولوجية أن الصراع بين الجنسين شكّل أولى مظاهر الصراع الاجتماعي داخل المجتمع البشري، وقد أدى ذلك الصراع حول النفوذ الاقتصادي والسياسي، وبالتالي حول المكانة الاجتماعية، إلى إفراس أدوار متميزة، وصور إجتماعية ترسم حدود الهيمنة والخضوع لكل طرف من أطراف ذلك الصراع . إن العنف المبني على أساس الجنس هو ظاهرة متصلة في البناء الاجتماعي؛ وهي على علاقة وثيقة بتشكيل الهوية الرجولية، بما

Funded by



SWEDEN

Implemented by



www.hey-program.org
yemen@hey-program.org



Heya Program - برنامج هي



تتبع ' للحقوق والحريات
CCYRC Freedoms and Rights Monitor

تحمله هذه الأخيرة في طياتها من هيمنة وإستغلال ذكوري للمرأة بصورة عامة، ولجسدها بصورة أكثر دقة.

وقد سبق لعلماء أنثروبولوجيا كثر من أمثال "مارسيل موس" و"فرنسواز إيريتيه" أن توصلوا في دراساتهم لإثبات أن الهيمنة الذكورية هي أساساً مراقبةً وتحكماً في إنجاب المرأة، ضمن الفترة التي تكون فيها في مرحلة الخصوبة، سيما وأن هذه الأخيرة مألها الفشل في الجسد الذكوري. إن الرهان كله يدور إذاً حول تملك إنتاجية المرأة الطبيعية، إلى درجة أن المرأة المسنة، بحكم أنها أصبحت خارج نطاق إعادة الإنتاج، فهي أقلّ خضوعاً للمراقبة الذكورية، ويمكن لها القيام بوظائف كانت محرمة عليها من قبل.

بناء عليه يتعامل الرجل مع المرأة على أنها جسد يجب إخضاعه وضبط جنسانيتها باستخدام كافة الآليات، العنيفة وغير العنيفة، وذلك من أجل المتعة الجنسية وضمان نقاء الذرية، ما يحمل دلالات القوة القضيبية التي لا تتوانى عن استخدام أي وسائل عنيفة جسدية أو رمزية لإثبات وجودها.

ويبدو لنا أن المرأة ضمن المجتمع البطركي ومن خلال تنشئتها الإجتماعية كانت حريصة دوماً على الإضطلاع بدور حامية العادات والتقاليد، أو ربما حامية البنية الإجتماعية من "خطر" التغيير؛ لذلك فقد ارتكزت مقاومة المرأة للعنف الذكوري على إستثمار ما يؤبّد تلك البنية. بمعنى آخر فما تقوم به المرأة هو إستثمار جسدها الأنثوي لكبح عنف الرجل، متمثلة ذلك الجسد كأداة للمتعة ووعاءً للإنجاب.

النظرة الى المرأة في اليمن :-

النساء في اليمن بالأغلب لا يملكن حرية الزواج ممن يردن، وترغم بعضهن على الزواج في سن الطفولة، حيث لا يتجاوزن الثامنة من العمر في بعض الأحيان. وحالما تتزوج المرأة يجب أن تطيع زوجها وأن تحصل على إذنه عند مغادرة المنزل.

و تُقدر قيمة المرأة بنصف قيمة الرجل في الشهادة أمام المحاكم وفيالتعويضالذي يُدفع لعائلتها في حالةقتلها [الدية].

وتحرم من المعاملة المتساوية ما تحرم منه كليا في الميراث، وكثيراً وتعامل المرأة بقسوة أشد من معاملة الرجل عندما تنتهم بارتكاب أفعال «غير أخلاقية»، بينما يعامل الرجل برفق عندما يقتل إحدى قريباته النساء في سياق ما يعرف بـ«جرائم الشرف» (إن مثل هذه القوانين والممارسات التمييزية تشجع على ارتكاب العنف ضد المرأة المتقش في الأسرة والمجتمع ككل، وتسهل ارتكابه. وعلى الرغم من ذلك، فقد حدثت في السنوات الأخيرة تطورات إيجابية بالنسبة لحقوق المرأة، من قبيل إنشاء لجنة وطنية شبه حكومية للمرأة في عام 1996، وتعيين وزير دولة لشؤون حقوق الإنسان في عام 2001، تمت ترقيته إلى مستوى وزير في عام 2003.

كما عملت الحكومة مع الهيئات الحكومية الدولية وقدمت تقاريرها إلى لجنة الأمم المتحدة التي تتولى مراقبة تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ويذكر أن اليمن دولة طرف فيها. والأكثر أهمية من ذلك هو أن النساء أنفسهن ساعدن على خلق مجتمع مدني حيوي، وأحرزت في المنظمات غير الحكومية للمرأة نجاحاً بعض الحملات الهادفة إلى الإصلاح. ففي عام، ألغت الحكومة المادة (3) من 1) من 2009، مثلاً قانون الجنسية لعام

1990

Funded by



SWEDEN

Implemented by



www.hey-a-program.org
yemen@hey-a-program.org



Heya Program - برنامج هيا



تتبع 'لحقوق والحريات'
CCYRC Freedoms and Rights Monitor

- كي تسمح للأطفال المولودين من أم يمنية وأب غير يمني بالحصول على الجنسية اليمنية ، بيد أن ثمة حاجة ماسة إلى إصلاحات أخرى.

ب - الخلفية القانونية

انضمت اليمن إلى العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وكذلك العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في 9 فبراير 1987 وفيما يتعلق بالمعاهدات الدولية الأخرى لحقوق الإنسان، انضمت اليمن أيضاً إلى اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء (سيداو)، والاتفاقية المناهضة للتعذيب والضروب الأخرى من المعاملة القاسية واللا إنسانية أو المهينة أو العقاب، واتفاقية القضاء على التمييز العنصري، كما صادقت على اتفاقية حقوق الطفل. وتلاحظ المنظمة الدولية ضد التعذيب بقلق أن اليمن لم توقع أو تصادق على البروتوكول الاختياري للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، أو لاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء (سيداو)، أو لاتفاقية حقوق الطفل. إضافة إلى ذلك لم تعترف اليمن بعد بأهلية اللجنة المناهضة للتعذيب (بموجب المادة 22 من الاتفاقية المناهضة للتعذيب والضروب الأخرى من المعاملة القاسية واللا إنسانية أو المهينة أو العقاب) أو لجنة القضاء على التمييز العنصري (بموجب المادة 14 من اتفاقية القضاء على التمييز العنصري) في استلام ومعالجة الاتصالات الفردية. جمع توحيد اليمن بين مجموعات من التشريعات والأوضاع الدستورية المتغيرة، والمتناقضة أحياناً، المعنية بالحقوق الإنسانية للنساء. وكان للجمهورية العربية اليمنية السابقة نظام قانوني تقليدي قائم على الشريعة، بينما قامت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة على الأيدلوجية الاشتراكية والعلمانية. وسعى دستور ما بعد الوحدة إلى بناء جسر بين هذين الوضعي بينما لم يتضمن العديد من الالتزامات بتدخل الدولة نيابة عن النساء المتضمنة في دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة، بل توسع في الحقوق الدستورية المحدودة التي كان يكفلها دستور الجمهورية العربية اليمنية السابقة. وكفل دستور 1990 في المادة 19 "ضمان الفرص السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتساوية" لكافة المواطنين، في حين أن المادة 27 نصت مجدداً على هذا الالتزام بالمساواة أمام القانون وحظرت التمييز. وحذف الدستور المعدل بعد انتخابات 1993 و الحرب الأهلية في 1994، الإشارة السابقة إلى الوضع الجنساني والعنصري والاجتماعي. وأضيفت مادة جديدة، المادة 31، التي تنص على أن "النساء شقائق الرجال. لهم حقوق وعليهم واجبات، تكفلها وتمنحها الشريعة وينص عليها القانون".

Funded by



SWEDEN

Implemented by



www.heya-program.org
yemen@heya-program.org



Heya Program - برنامج هي



"تنوع" للحقوق والحريات
CCYRC Freedoms and Rights Monitor

وعوضاً عن الاعتراف بالنساء كمواطنات متساويات مع بدلا الرجال ويتمتعن بحقوق متساوية فإن المادة 31 من الدستور اليمني تصف النساء بأنهن «شقائق الرجال»، وهو تعبير يحمل معاني ثقافية وتقليدية تؤيد السيطرة على النساء من قبل الأشقاء أو غيرهم من أفراد العائلة الذكور. إن هذه العبارة عن الاعتراف بالمساواة بين المرأة تقصر كثيرا والرجل، وهي حق لهن بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وينعكس التمييز ضد المرأة في القوانين اليمنية في قانون الأسرة وفي ممارسة سلطة الذكر وعدم احترام السلامة الشخصية للمرأة. وفي بعض الحالات يصل التمييز إلى حد العنف على أساس النوع الاجتماعي، من قبيل القيود المفروضة على حرية المرأة في التنقل، والزواج القسري للفتيات والنساء الذي يقرره الولي (الوصي الذكر). وقد حددت المنظمات غير الحكومية واللجنة الوطنية للمرأة وغيرها من المنظمات 27 مادة تنطوي على تمييز في القانون اليمني وتقتضي التعديل لضمان اتساقها مع الالتزامات الدولية.

وفيما يلي أكثر هذه الأحكام تأثيراً قانون الأسرة إن قانون الأحوال الشخصية (القانون رقم 20 لعام 1992) كما عدل في عامي 1997 و 1999، والمعروف باسم قانون الأسرة، يغطي المسائل المتعلقة بالزواج والطلاق وحضانة الأطفال والميراث. ويحتوي القانون على عدة أحكام شديدة على حياة النساء تمييزية تفرض قيوداً وتعرضهن لخطر إساءة المعاملة. فالمادة 40 تنص على أن الزوجة يجب أن تطيع زوجها، ولا يجوز لها مغادرة منزل الزوجية من دون إذنه. وإذا عصته أو خرجت من دون موافقته، فإنه يحق له إعادتها إلى بيت الزوجية. وتنص المادة 12 على أنه يجوز للرجل الزواج من أخرى على تحقيق العدل بينهما أربع نساء إذا كان قادراً وإعالتهم جميعاً الزواج.

بالمقابل، فإن المرأة لا تستطيع أن تتزوج إلا إذا حصلت على إذن من وليها، الذي عادة ما يكون والدها أو أحد أقربائها الذكور. وإذا لم يوافق وليها من المحكمة، الذكر، يحق للمرأة أن تطلب إذناً ولكنها قد لا تعطى مثل هذا الإذن. ويجوز للولي أن يطلب إبطال الزواج إذا تزوجت المرأة من دون إذنه، حتى لو كان ذلك الإبطال ضد رغبتها. إن شرط حصول المرأة على إذن وليها كي تتزوج لحقوق المرأة التي يكفلها واضحاً يعتبر تقييداً للقانون الدولي، ومنها الحق في اختيار الزوج بحرية وفي الزواج وفي المساواة أمام القانون. كما أن النساء اللاتي يؤكدن على حقهن في الزواج بشريك من اختيارهن من دون رغبة عائلاتهم، يواجهن خطر التعرض للعنف الجسدي وفرض قيود على حريتهن في التنقل. وفي بعض الحالات، ترغم النساء على الزواج إرغاماً كما ينطوي قانون الأسرة على تمييز فيما يتعلق بالطلاق. فبموجب المادة 59 يجوز للرجل تطليق زوجته بناء على رغبته ومن دون الحاجة إلى إبداء الأسباب. بيد أن المرأة التي تطلب الطلاق يجب أن تلتزم ذلك من المحكمة، ولكنها لا تستطيع الحصول على ذلك إلا لأسباب محدودة للغاية. (1)

Funded by



Implemented by



www.hey-program.org
yemen@hey-program.org



Heya Program - برنامج هي



تتبع لحقوق والحريات
CCYRC Freedoms and Rights Monitor

ثانياً : أهداف الورقة

- توفير معلومات عن ظاهرة العنف ضد المرأة وخلفيتها القانونية.
- توفير معلومات عن واقع العنف ضد المرأة من حيث مدى الانتشار والأشكال المختلفة للعنف
- تحديد العوامل المرتبطة بالعنف ووعي المرأة به (فردية -أسرية – مجتمعية).
- اقتراح التدخلات اللازمة لمواجهة التحديات التي تقف أمام مناهضة العنف ضد المرأة .

ثالثاً: منهجية الدراسة

هذه الدراسة تشخيصية بطبيعتها لواقع العمل المكلفين به ولمحدودية الفترة. وبهذا الصدد عمدنا إلى عرض المعالجة بوضع خطة مستقبلية كمشروع مناهض للعنف ضد المرأة بالاستناد الى ما طرحته شبكة النساء المستقلات فوز، ونظرنا إلى القضايا في تشابكها وترابطها، أي بوصفها مجموعة مشاكل تكون إشكالية ذات جذر واحد. إن طبيعة الموضوع المطروح ونوع الهدف المطلوب يفرض ان الأخذ بهذه المنهجية. وسيلحظ في هذه السياسة العامة أننا نوظف مفاهيم تنتمي إلى فلسفات ومنهجيات مختلفة، وفي كثير من الأحيان متباينة، إلا أننا نعي بان هذا التوظيف فقط كأداة للعمل في الموضوع وبالكيفية التي تجعل منها منتجة وذات دلالة وقيمة كدليل وليس مدلولاً فقط. وسيتم التطرق في هذه الورق الى عوامل وظواهر اجتماعية وثقافية عدة واستخدمنا في هذه الورقة الوسائل البحثية الآتية:

1. مراجعة دراسات ومراجع عالمية ومحلية متعلقة بالعنف ضد المرأة .
 2. البحث الإجرائي التشاركي
- محددات البحث:

1. محدودية الموازنة والوقت المحدد للورقة
2. شح المصادر في موضوع الإحصائيات على المستوى المحلي بصورة أكثر دقة نظراً لخصوصية المجتمع .
3. المراجع والدراسات التي تم الاطلاع عليها كانت باللغة العربية فقط وتم الاطلاع على دراسات باللغات الأخرى وهي مترجمة .
4. طبيعة البرنامج القائم والمكلفين منه والتي تمت أعداده محدود نسبياً (التغطية الجغرافية، ومدة المشروع، والانشطة/ الاستهداف).

Funded by



SWEDEN

Implemented by



www.heya-program.org
yemen@heya-program.org



برنامج هي - Heya Program



تتبع ' لتتبع' للحقوق والحريات
CCYRC Freedoms and Rights Monitor

المشكلة وتأثيرها على المجتمع اليمني

أ - تعريف وتحديد المشكلة والسياسات التي تحكمها .

تعريف العنف:

العنف هو الأخذ بالشدّة والقوة وهو سلوكاً وفعل يتسم بالعدوانية ويصدر من طرف بهدف استغلال وإخضاع طرف آخر في إطار علاقة قوة غير متكافئة مما يتسبب في أضرار مادية أو معنوية أو نفسية بذلك فإن العنف سلوك يؤدي إلى إيذاء شخص لشخص آخر قد يكون هذا السلوك كلامياً يتضمن أشكالاً بسيطة من الاعتداءات الكلامية أو التهديد وقد يكون السلوك فعلياً حركياً كالضرب المبرح والاعتصاب والحرق والقتل وقد يكون كلاهما وقد يؤدي إلى حدوث ألم جسدياً ونفسياً وإصابة أو معاناة أو كل ذلك".

تعريف مفهوم تعنيف المرأة:

إنّ تجلّيات التمييز القائم على الجنس وإنعكاساته المباشرة على المرأة لم تجر موضعتة ضمن مفهوم العنف إلا مع الإعلان العالمي للقضاء على العنف المسلط على النساء. وهو الإعلان المنبثق عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب التوصية عدد 104 /48 المؤرخة في 18 كانون الأول 1993. فعرّف العنف ضد المرأة على أنّه "أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة." إنّ مراجعة الفقرة الأولى من المادة الثانية العائدة للإعلان المذكور أعلاه، كما مراجعة تقرير المنظمة العالمية للصحة لعام 2002 يبيّن أنّ العنف ضدّ المرأة (العنف المنزلي) يأخذ أشكالاً متعدّدة منها ما هو جسدي - جنسي ضمناً - كالضرب والإغتصاب الزوجي والإعتداء الجنسي على أطفال الأسرة الإناث؛ ومنها ما هو رمزي كالإهانة والحطّ من قيمة الشريك وإشعاره بالخجل، ومنها ما هو إستغلالي إقتصادي كالعنف المتصل بالمهر واستغلال عمل المرأة وأجرها.

ويمكن القول بان العنف هو احد أنماط السلوك العدواني داخل الأسرة والذي ينتج عن علاقات قوية داخل الأسرة، وما يترتب على ذلك من تحديد لأدوار ومكانة كل فرد من أفراد الأسرة، وفقاً لما يمليه النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد في المجتمع

Funded by



SWEDEN

Implemented by



www.heya-program.org
yemen@heya-program.org



Heya Program - برنامج هي



مؤسسة الحقوق والحريات
CCYRC Freedoms and Rights Monitor

أنواع العنف:

يأخذ العنف ضد المرأة في العالم عامة وفي الأردن خاصة، أشكالاً متعددة ومختلفة ومن أكثرها شيوعاً الآتي - :

العنف الصحي:

ويقصد به حرمان المرأة من الظروف الصحية المناسبة لها وعدم مراعاة صحتها الإنجابية دون التعرض لأمراض نسائية، عن طريق المراجعات الطبية وأخذ المطاعيم الضرورية والتغذية الجيدة للحامل والمباعدة بين الأحمال .

العنف الاجتماعي:

ويتجلى هذا النوع من العنف بعدة مظاهر منها حرمان المرأة من العمل ومتابعة التعليم، وحرمانها من زيارة الأهل والأصدقاء والأقارب، والتدخل بعلاقاتها الشخصية وفي اختيار علاقاتها، وحرمانها من إبداء رأيها في قرارات الأسرة من أجل الحد من نشاطها وإبقائها ضمن محيط البيت الذي يشكل مصدر الخطر الحقيقي عليها)

العنف الجسدي:

ويعد من أكثر أنواع العنف وضوحاً، ويتم باستخدام الأيدي والأرجل أو أي أداة من شأنها ترك آثار واضحة على جسد المعتدى عليها. ومن الأشكال المتعارف عليها للعنف الجسدي الصفع والدفع والركل واللكم وشد الشعر والرمي أرضاً والعض والخنق والضرب بأداة حادة والقتل.

العنف الجنسي:

ويعرف بأنه لجوء الزوج إلى استخدام قوته وسلطته لممارسة الجنس مع زوجته دون مراعاة الوضع الصحي أو النفسي لها، وרגبتها الجنسية، كما أن سوء معاملة الزوجة جنسياً، واستخدام الطرائق والأساليب المنحرفة الخارجة على قواعد الخلق في اتصاله الجنسي بزوجها، إلى جانب العنف الجنسي الذي تتعرض المرأة في المجتمع كحالات الاغتصاب والتحرش الجنسي وما تتعرض له من مخاطر في فترة الصراعات والنزاعات .

العنف النفسي:

يقترن العنف النفسي بالعنف الجسدي، فالمرأة التي تتعرض للعنف الجسدي تصاب بمعاونة نفسية. ويعد الإيذاء النفسي الأكثر إبلاماً والأطول دواماً، ويشتمل الإيذاء النفسي هدم منظم لمفهوم الذات عند المرأة، حيث يستخدم الزوج اعتبارات الصحة العقلية لضبط شريكته أكثر، كأن ينعت زوجته بالجنون أو بالسوء أو يحرجه أمام الآخرين وبعثها بألفاظ بذيئة وعدم احترامها وإهمالها وإبداء إعجابها بالأخريات في حضورها. ومن المخاطر النفسية التي تواجهها الزوجات بعد تعرضهن للعنف الجسدي أو الجنسي مباشرة: الخوف، ونقص السيطرة على الأحداث، والاكتئاب، والضغط، واليأس، والقلق، وتدني تقدير الذات، والإدمان على العقاقير والكحول ..

Funded by



SWEDEN

Implemented by



www.heya-program.org
yemen@heya-program.org



Heya Program - برنامج هي



تتبع الحقوق والحريات
CCYRC Freedoms and Rights Monitor

كما قد يعتمد بعض الأزواج المسيئون إلى التهديد بالطلاق أو إبعاد الأطفال عنها وإيذاءهم كأسلوب للإيذاء النفسي للمرأة.

العنف اللفظي:

وهو من أكثر أنواع العنف شيوعا في المجتمعات الغنية والفقيرة على حد سواء. ويعتبر العنف اللفظي هداما بشكل كبير، خاصة لصورة الذات لدى المرأة وخصوصا إذا كان موجها من الزوج.

العنف الاقتصادي:

وفيه يعتمد الأشخاص المسيئون إلى السيطرة على الشؤون المالية للمرأة سواء كانت الزوجة أو الأخت أو الابنة، وقد يصل إلى البخل الشديد لدرجة الحرمان من المصروف، وذلك بهدف إذلالها وزيادة شعورها بحاجتها له ان لم تكن عاملة، وقد يلجأ المسيء إلى حرمان المرأة من راتبها إذا كانت عاملة والسيطرة عليها ماديا. وهناك مجموعة من الأسباب التي تقف وراء العنف الاقتصادي منها: الفقر وضيق الحالة المادية، سيطرة الرجل على الأسرة من عبر التحكم بالموارد المالية للأسرة، البطالة للأب أو الزوج أو الأخ مما يضطره للتحكم براتب المرأة.

ب - ظاهرة العنف ضد النساء في اليمن مؤشرات وحقائق:-

وتلاحظ المنظمة الدولية ضد التعذيب بقلق أن التقرير الدوري الثالث للحكومة اليمنية (UN Doc. CCPR/YEM/2001/3) ، والذي يتسم بالشمول في عدد من المواضيع، لا يطرح موضوع العنف ضد النساء. في الحقيقة، بمعزل عن التحليل الذي يقدمه فيما يتعلق بتطبيق المادة (3) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والمتعلق بمشاركة النساء في السياسة والتعليم، تندر إشارة التقرير إلى التمييز ضد النساء. وتود المنظمة الدولية ضد التعذيب أن تكرر الحقيقة التي مفادها أن المادة (3) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية تشدد على الحاجة إلى ضمان الحق المتساوي للرجال والنساء في التمتع ب"بكافة الحقوق المدنية والسياسية المتضمنة في هذا العهد". (مزيد من التأكيد)

إضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بالعنف ضد النساء، تود المنظمة الدولية ضد التعذيب أن تذكر بأن الفقرة 11 من التعليق العام 28 والذي تبنته لجنة حقوق الإنسان في مارس 2000، والتي تفحص المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء، وتُحدِّث التعليق العام السابق حول الموضوع الذي تم تبنيه في 1981، فإن اللجنة تطرح حقيقة أن معظم العنف الذي تعانيه النساء هو العنف الذي يحدث بأيدي الأفراد المقربين وتعترف بأن هذا العنف يمكن أن يتفاقم إلى درجة التعذيب الذي تحرمه المادة (7) من العهد. وتنص الفقرة على: "لتقييم الإذعان للمادة (7) من العهد، وكذلك للمادة (24)، واللذان تكلفان ضمان حماية خاصة للأطفال، يجب أن تقدم معلومات للجنة حول القوانين والممارسات الوطنية فيما يتعلق بالعنف المنزلي والأشكال الأخرى من العنف ضد النساء، بما فيها الاغتصاب. كما تحتاج اللجنة إلى أن تعرف إذا ما كان الدولة الطرف في العهد تتيح الإجهاض الأمن للنساء اللاتي حملن نتيجة للاغتصاب. كما يجب أن تقدم الدولة الطرف معلومات للجنة حول الإجراءات لمنع

Funded by



SWEDEN

Implemented by



www.heyaprogram.org
yemen@heyaprogram.org



Heya Program - برنامج هي



"تتبع" للحقوق والحريات
CCYRC Freedoms and Rights Monitor

الإجهاض الإجباري أو التعقيم الإجباري. ويجب تقديم معلومات، في الدول الأطراف التي توجد فيها ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الخفاض، حول مدى تلك الممارسة والإجراءات المتبعة للقضاء عليها. كما يجب أن تحتوي تلك المعلومات المقدمة من الدول الأطراف حول تلك المواضيع، على إجراءات الحماية، بما فيها المعالجات القانونية، للنساء اللاتي انتهكت حقوقهن المنصوص عليها في المادة (7)."

والملاحظ من بعض الحقائق والمؤشرات عن العنف في اليمن هو ارتفاع معدلات وفيات الأمهات الصغيرات اللاتي تصل الى 370 امرأة من بين 100.000 ولادة حية، وهناك 14% من الفتيات اليمنيات يتزوجن قبل سن الخامسة عشر و 82% يتزوجن قبل سن ثمانية عشر، ويبلغ مجموع النساء في مراكز صنع القرار حيث بلغت نسبة مشاركتهن في عضوية مجلس النواب حوالي 0.3% مقابل 99.7% للذكور، أما بالنسبة لمجلس الشورى 1.8% مقابل 98.2% رجال، في القضاء 4.7% مقابل 95.3%، بينما مجلس الوزراء يتواجد 6% نساء مقابل 94% رجال، وفي القضاء 4.7% مقابل 95.3% ذكوري، أما بالنسبة للسلك الدبلوماسي 1% مقابل 99% للذكور. تتواجد حوالي 700 مجندة في الوظائف العسكرية كمجال الشرطة والأمن و 29% شرطية والأمن (29) امرأة في وظائف إدارية وفنية بوزارة الداخلية. (1)

1 - المصدر: تقرير اللجنة الوطنية للمرأة - المؤتمر الوطني السادس (2013)

Funded by



Implemented by



www.hey-program.org
yemen@hey-program.org



Heya Program - برنامج هي



تتبع 'للحقوق والحريات'
CCYRC Freedom and Rights Monitor

بعض الحقائق والمؤشرات عن العنف في اليمن

الالتحاق في التعليم الأساسي حسب النوع والحالة الحضرية للعام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ و ٢٠٠٩-٢٠١٠

الحالة الحضرية	٢٠٠٩ / ٢٠١٠			الإناث	النمو		
	ذكور	إناث	إجمالي		ذكور	إناث	إجمالي
حضر	٧٠٦٤٧٦	٦٢٧٦٨٣	١٣٣٤١٥٩	٤٧,٠٥	١٦,٩٣	١٤,٦٢	
التوزيع %	٢٨,٠	٣٣,٣٩	١٠,٣٠	-	-	-	
ريف	١٨١٦٤١٠	١٢٥٢١١٠	٣٠٦٨٥٢٠	٤٠,٨١	١٦,٩١	٩,٢٨	
التوزيع %	٧٢,٠	٦٦,٦١	٦٩,٧٠	-	-	-	
الإجمالي	٢٥٢٢٨٨٦	١٨٧٩٧٩٣	٤٤٠٢٦٧٩	٤٢,٧٠	١٦,٩٣	١٠,٨٥	
التوزيع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	-	-	-	

التقرير الاحصائي للنساء المعنفات من يناير - مايو ٢٠١٤

إسم الفرع	الإجمالي	غير قائم على النوع الاجتماعي	إساءة معاملة	حرمان من الموارد	زواج قسري	إعتداء جسدي	إعتداء جنسي	إغتصاب	عنف قائم على النوع الاجتماعي
فرع إب	١١	٠	٥	٧	١	٤	١	٠	٦
فرع أبين	٣٣	٣	١٧	١٦	٧	١٠	٠	٢	١٨
فرع الضالع	٢	٠	٢	٠	٠	٢	٠	٠	١
فرع المكلا	١٦	٠	١١	٩	٣	٨	٠	٠	١٣
فرع حجة	٢٧	٠	١٢	١٢	٧	٨	١	٠	١٣
فرع سيئون	٨	١	٧	٣	١	٥	٠	٠	٦
فرع شبوة	٨	٠	٥	٥	٣	٢	١	١	٧
فرع صعدة	٨	٠	١	٧	٦	٠	٠	٠	٦
فرع صنعاء	٤٨	٣	٣٢	٣٨	١١	٢٦	١	٥	٣٦
فرع عدن	١٧	٠	١٠	٥	١	١٠	٣	٢	١١
فرع عمران	١٦	٠	١٣	١٣	٧	٩	٠	١	١٤
فرع لحج	١٨	٠	٧	١١	١	٤	١	٠	١٧

المصدر - اتحاد نساء اليمن - صنعاء

Funded by



SWEDEN

Implemented by



www.heya-program.org
yemen@heya-program.org

ت - التعرف على مدى الوعي والمعرفة لدى المجتمع المحلي بأبعاد الظاهرة وتأثيرها



Heya Program - برنامج هي



تتبع 'للحقوق والحريات'
CCYRC Freedoms and Rights Monitor

تعاني المرأة اليمنية من وضع شديد التخلف من شدة الممارسات العنيفة ضدها والمتمثلة في معاملتها على انها مجرد كائن تابع من الدرجة الثانية في سلم الإنسانية وان لم نعترف بمستويات للإنسانية , وما يزعج حقا هو توارث هذا الطبع وتعاقبه جيلا بعد جيل فلا زالت المرأة تعاني من ضعف في فرص التعليم وحرمان من دورها الإنتاجي في المجالات الاقتصادية والفكرية وتغيب دورها في المشاركة السياسية الفعلية وهذا ما أدى الى ما يسمى بالاغتراب الذاتي عند المرأة (كما يصنفه علم الاجتماع) ويؤدي هذا كله الى شعورها بالقهر والتمييز .

ومن التأثيرات السلبية للممارسات ضد المرأة هي تبعات تؤثر على إحساس المرأة بالأمن والأمان وعلى قدم المساواة كأي فرد آخر في المجتمع وتغيب هذا العنصر أدى الى خلل في توزيع القوى المجتمعية وفي الحد من دور المرأة في التنمية الإنسانية المستدامة وفي إعادة توزيع لادوار الوظيفية داخل المجتمع او من تمكين المرأة من خلال إتاحة الفرص المتكافئة لها امام الرجل في الأدوار التمثيلية في المجتمع .

العوامل الثقافية والاجتماعية المؤسسة للعنف :-

إن مبدأ الاعتداء على الأنثى هو حصيلة لمجموعة من المواقف والعادات الراسخة في المجتمع وعلى نطاق واسع حول طبيعة العلاقة بين المرأة والرجل وطبيعة دورها في الحياة وطبيعة قدرتها مقارنة بقدرات الرجل . وتعمل هذه القيم والمواقف على توفير الأساس الإدراكي للتوجه نحو العنف فالمواقف التقليدية التي تعد المرأة تابعة للرجل أو ذات دور نمطي تعمل على تكريس الممارسات الشائعة التي تنطوي على العنف والإكراه والتي تبرره بوصفه شكلا من أشكال حماية المرأة أو التحكم فيها , كما تعمل هذه القوالب النمطية على تعزيز مركز المرأة غير المتكافئ لمركز الرجل ويمثل العنف مظهرا من ظاهر القوى غير المتكافئة بين الرجل والمرأة سواء في الحياة لعامة أو الخاصة ..

ث - تأثير ظاهرة العنف على المرأة ودورها في التعامل معها :-

لاشك أن هناك ثمة أسباب كثيرة ودوافع أكثر أهمية لظاهرة العنف ضد المرأة أسهمت بشكل كبير علي تناميها واستمرارها بل وساعدت علي وجودها وإثرائها في الفضاءات المختلفة.

- تأتي النظرة الدونية والقيمة المنحطة والخاطئة للمرأة والمتجذرة في الثقافة الاجتماعية والشعبية لمجتمعاتنا العربية على وجه العموم ومجتمعنا اليمني على الخصوص في مقدمة العوامل أو الأسباب التي ساعدت علي تنامي وانتشار ظاهرة العنف ضد المرأة، وذلك لما يرتبط بهذه الثقافة من تمييز سلبي ضد المرأة قادر علي أن ينتج امرأة مستسلمة خاضعة وضعيفة يمكن أن يمارس ضدها العنف بكل سهولة مؤسساً بذلك لحياة تقوم علي التهميش والاحتقار للمرأة مع إعطاء الحق دائماً للرجل للهيمنة والسلطة منذ الصغر، فكثير من الأقوال المأثورة والأمثال الشعبية في مجتمعاتنا العربية أبرزت مدي تأصيل هذه الثقافة القائمة علي التمييز ضد المرأة الذي يظلم الحاضر بالنسبة للمرأة ويصادر المستقبل لها وتحمك عليها مسبقاً وفقاً للنوع.

Funded by



SWEDEN

Implemented by



www.hey-program.org
yemen@hey-program.org



Heya Program - برنامج هي



تتبع 'للحقوق والحريات'
CCYRC Freedoms and Rights Monitor

- عدم حصول المرأة علي نفس الفرص والموارد التي يحصل عليها الرجل كالتعليم والعمل والمساواة والتمكين وعدم القدرة علي اتخاذالقرار علي كل المستويات بشكل عام،جعل من المرأة دائماً في موقف ضعف يتسلل من خلاله العنف ضدها بهدؤ تام.
- أن الفقر والظروف الاقتصادية السيئة،وعدم التملك والحصول علي القروض والتدريب والتوظيف يعرض النساء بأن يكن ضحايا للعنف والذي تقبله المرأة لأنها لا تتمكن من إعالة نفسها أوإعالة أولادها.
- عدم وجود القوانين الرادعة للعنف من قبل الحكومات والسلطات ساعدت كثيرً افي انتشار ظاهرة العنف ضدالمرأة وزاد علي ارتفاعها في المجتمعات المختلفة.
- بتداعيات الحروب بكل أشكالها) أهلية / كارثية(مرتع خصب لثقافة العنف تجاوز لحقوق الإنسان،فالمرأة في هذالظروف معرضة للاغتصاب والانتهاك الجسدي والاستغلال والتحرش الجنسي بشكل قاسي مؤلم.
- لوسائل الإعلام دور في العنف ضدالمرأة إذ لازالت هذه الوسائل تركزعلي النظرة التقليدية للمرأة وتبرزه اكشخصية سلبية ضعيفة مترددة خاضعة لاتستطيع أن تقوم بأي دور دون الرجل،ومسلسل الحاج متولي الشهير الذي تفانت كافة النساء في محاولة إرضائه ماهو الإدليل علي ان وسائل الإعلام تتعامل مع المرأة بنظرة تقليدية .
- الفهم الخاطئ والمغلوط لما جاء في القرآن الكريم والسنة المحمدية يعتبر من الأسباب المباشرة في العنف ضدالمرأة.
- ضعف المرأة نفسها وخضوعها واستسلامها للعنف والقهر وعدم إمامها بحقوقها الإنسانية جعل من العنف ظاهرة مشاعة بقوة في المجتمعات عامة.
- (الموروثات والتقاليد التي تقوم علي أن الرجل هو السيد والمرأة هي احدي ممتلكاته



Funded by



SWEDEN

Implemented by



www.heya-program.org
yemen@heya-program.org



Heya Program - برنامج هي



تنوع ' للحقوق والحريات
CCYRC Freedoms and Rights Monitor

1. الجهات والهيئات الحكومية والخاصة ذات الصلة

-التقنيات المتاحة للتعامل مع المشكلة وأثارها

التقنيات المتاحة للتعامل مع المشكلة وأثارها ظاهرة العنف ضد المرأة هي ظاهرة قديمة وكبيرة الاتساع منذ أن كانت في العصر الجاهلي تباغ المرأة وتشتري، وتوأم في التراب وهي حية، فلا نتوقع أن يكون حل هذه الظاهرة أو علاجها أنياً وبفترة قصيرة، وإنما لا بد من كونه جذرياً وتدرجياً من أجل القضاء عليها أو الحيلولة إلى إنقاصها بأكثر قدر ممكن عبر القانون الإلهي والشريعة الإسلامية التي تعطي للمرأة كامل حقوقها وعزتها وكرامتها، كما وتقدم لها الحماية والحصانة الكاملة كما جاء في القرآن الكريم حيث قوله تعالى: «ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف» (البقرة: 228)، «وعاشروهن بالمعروف» (النساء: 19)، وينظر إليها كإنسانة لها ما للرجل وعليها ما عليه. وقد أثبتت التجربة أن القوانين الوضعية لم تتمكن من إعطاء المرأة حقوقها وحمايتها، وإن كانت ترفع الشعارات لصالحها، وهنا، يلزم تطبيق هذه القوانين الإسلامية من قبل المسؤولين الحكومات والمؤسسات والمتصددين للأموال، ومعاينة من يقوم بالعنف ضدها، كي تحس المرأة بالأمن والأمان وهي قابضة في قعر دارها، أو عاملة في محل عملها، أو ماشية في طرقات بلدتها، وكذلك التوعية الاجتماعية سواء كان ذلك في المجتمع الأنثوي أو في المجتمع العام، إذ لا بد من معرفة المرأة لحقوقها، وكيفية الدفاع عنها، وإيصال صوت مظلوميتها إلى العالم بواسطة كل وسائل الإعلام، وعدم التسامح والتهاون والسكوت في سلب هذه الحقوق، وصناعة كيان واع ومستقل لوجودها. ويجب ع الجميع ابتداء من الدولة وصولاً إلى الفرد مناهضة العنف ضد المرأة بجميع الوسائل والتقنيات منها-

1- الحشد لسن وتفعيل قوانين كسن قانون يجرم العنف ضد المرأة بكافة أشكاله وأنواعه -الشروع في حملات توعوية عبر وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية و عبر وسائل التواصل الاجتماعية لتهيئة الوعي بالعنف القائم على المرأة ومناهضته.

2-ترتيب المناسبات والأنشطة التي تركز على إنهاء العنف ضد المرأة ودعوة الفنانين المحليين إلى إبداع أعمال عن العنف ضد المرأة وتنظيم معارض لعرض هذه الأعمال.

3- عقد مؤتمرات وحلقات دراسية وحلقات عمل لكفالة تدريب المرابين على جميع المستويات على القضايا الجنسانية وقضايا المرأة، بما في ذلك التعرف على مظاهر العنف ضد المرأة والتصدي لها

4-تنظيم مناظرات وندوات ومناقشات للطلاب بشأن مسألة العنف ضد المرأة ويستهدف الذكور بشكل خاص لبناء جيل يحترم حقوق الآخرين ويمقت العنف ضد المرأة.

5- عمل ورش عمل متخصص للنساء لتوعيتها بحقوقها وواجباتها وبالقوانين التي تحميها من العنف وممارسيه

Funded by



SWEDEN

Implemented by



www.heya-program.org
yemen@heya-program.org



Heya Program - برنامج هي



تتبع الحقوق والحريات
CCYRC Freedoms and Rights Monitor

2. القوانين واللوائح المنظمة لعمل الجهات المختلفة بما يخص المشكلة

القوانين والأنظمة والسياسات النافذة, وأهم البنود القانونية في مناهضة العنف ضد النساء

وثائق رسمية من الأمم المتحدة

A/RES/63/155	30/1/2009	قرار الجمعية العامة بشأن تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة
A/HRC/10/43	18/12/2008	تقرير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عن أنشطة الصندوق الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة - مذكرة من الأمين العام
A/63/216/Corr.1	4/8/2008	القضاء على الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي بجميع مظاهرها، بما في ذلك في حالات النزاع وما يتصل بها من حالات - تقرير الأمين العام، تصويب
A/63/216	4/8/2008	القضاء على الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي بجميع مظاهرها، بما في ذلك في حالات النزاع وما يتصل بها من حالات - تقرير الأمين العام
A/63/214/Corr.1	4/8/2008	تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة - تقرير الأمين العام، تصويب
A/63/214	4/8/2008	تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة - تقرير الأمين العام
A/63/214	4/8/2008	تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة - تقرير الأمين العام
A/RES/62/134	7/2/2008	قرار الجمعية العامة بشأن القضاء على الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي بجميع مظاهرها، بما في ذلك حالات الصراع وما يتصل بها من حالات
A/RES/62/133	7/2/2008	قرار الجمعية العامة بشأن اتكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة
A/RES/61/143	30/1/2007	قرار الجمعية العامة بشأن اتكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة
A/61/122/Corr.1	17/11/2006	تصويب - دراسة متعمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة: تقرير الأمين العام
A/61/122/Add.1	6/7/2006	إضافة - دراسة متعمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة: تقرير الأمين العام
A/61/122	25/7/2006	دراسة متعمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة: تقرير الأمين العام

Funded by



SWEDEN

Implemented by



www.hey-a-program.org
yemen@hey-a-program.org



Heya Program - برنامج هي



تتبع 'للحقوق والحريات'
CCYRC Freedoms and Rights Monitor

الاعلانات والاتفاقيات الواردة في قرارات الجمعية العامة

- 1-قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجناء والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك)(21 كانون الأول/ديسمبر 2010)
- 2-الإعلان السياسي (10 حزيران/يونيه 2000)
- 3-بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (15 تشرين الثاني/نوفمبر 2000)
التفاصيل
- 3-البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة(6 تشرين الأول/أكتوبر 1999) التفاصيل
- 4-استراتيجيات نموذجية وتدابير عملية للقضاء على العنف ضد المرأة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية (12 كانون الأول/ديسمبر 1997)
- 5-إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة (20 كانون الأول/ديسمبر 1993)
- 6-إعلان بشأن مشاركة المرأة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين (3 كانون الأول/ديسمبر 1982)
- 7-اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (18 كانون الأول/ديسمبر 1979)
التفاصيل
- 8-إعلان حماية النساء والأطفال أثناء الطوارئ والمنازعات المسلحة (14 كانون الأول/ديسمبر 1974)
- 9-إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة (7 تشرين الثاني/نوفمبر 1967)
- 10-توصية الرضا بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج (1 تشرين الثاني/نوفمبر 1965) (1 تشرين الثاني/نوفمبر 1965)
- 11-اتفاقية الرضا بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج (7 تشرين الثاني/نوفمبر 1962) (7 تشرين الثاني/نوفمبر 1962)
- 12-اتفاقية جنسية المرأة المتزوجة (29 كانون الثاني/يناير 1957)
- 13-اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة (20 كانون الأول/ديسمبر 1952)

المصدر /

http://www.un.org/arabic/documents/instruments/docs_subj_ar.asp?su bj=4

Funded by



Implemented by



www.heya-program.org
yemen@heya-program.org



Heya Program - برنامج هي



تتبع ' للحقوق والحريات
CCYRC Freedoms and Rights Monitor



خامسا : الخيارات والبدائل المتاحة

أ - البدائل القانونية والسياسات اولاالسياسات:

- رفع مستوى المعرفة بين صفوف النساء ووعيهن بحقوقهن من خلال وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.
- وضع الاسس والاطر الضرورية لأحداث تغيير ثقافي يستهدف تعديل الاتجاهات والممارسات والصور النمطية السائدة عن المرأة تتبناها قنوات التنشئة الاجتماعية.
- التوعية بمخاطر السكوت عن حالات العنف من خلال برامج تعريفية بماهية حقوق الانسان وسبل صون الكرامة الانسانية للرجل والمرأة معاً.
- التوعية بدور رجال الشرطة واهمية مراكز الشرطة كملجأ للنساء المعنفات من خلال الاعلام ومنظمات المجتمع المدني.
- تعزيز الثقة بالنفس وبناء الذات عبر برامج تمكينية للنساء مناهضة للعنف.
- انتهاج سياسة اجتماعية تستهدف التأثير في افكار الشباب المتوارثة والقيم والتقاليد المشجعة لقبول العنف والتمييز ضد المرأة.
- رفع مستوى الوعي الاسري وتحسين ظروف التنشئة الاسرية المناهضة للعنف.
- تعميم ثقافة النوع الاجتماعي.
- انتهاج سياسة اجتماعية تتبنى فكرة النهوض المجتمعي نساءً ورجالاً وتزرع قيم المساواة وتكافؤ الفرص.

Funded by



Implemented by



www.heya-program.org
yemen@heya-program.org



برنامج هي - Heya Program



تتبع ' للحقوق والحريات
CCYRC Freedom and Rights Monitor

- تعزيز ثقافة الذات والتصدي للقيم والتقاليد المناهضة لدور ومكانة المرأة في المجتمع والاقتصاد والاسرة.
- تعزيز مشاركة المرأة في المجال الاسري والسياسي واقتصادي.
- سياسة تمكينية معززة لقدرات المرأة في مجال اتخاذ القرار الاسري والاقتصادي والسياسي ومستهدفة بناء الذات وإعادة الثقة بالنفس.
- نشر ثقافة مجتمعية هادفة الى ترسيخ أسس الادوار المتكافئة ما بين المرأة والرجل.
- تبني برامج تنمية صديقة للمرأة ومولدة لفرص العمل.
- تعميم ثقافة النوع الاجتماعي كمفهوم ودلالاته في مستويات التعليم كافة.
- الاهتمام بتنمية الريف اليمني وفي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية كافة.
- الاعلام المرئي والمسموع والمقروء من ابلغ الوسائل تأثيراً في تعميم سبل نبذ العنف ضد النساء.
- سياسة تمكينية تستحث عوامل التهيئة البنائية لدور المرأة وتعزيز مشاركتها في العمل والوصول الى الموارد لتكون قوتها ضد وسائل قبول العنف.
- القضاء على الامية بين صفوف النساء من اجل التأثير ايجاباً على مستوى الوعي بظاهرة العنف.
- رفع مستوى الوعي وتطوير حس النوع الاجتماعي بين صفوف النساء أولاً والمؤسسات التربوية ثانياً.

Funded by



Implemented by



www.hey-program.org
yemen@hey-program.org

ثانياً خيارات التدخل :

- دمج مناهضة العنف ضد المرأة وتأسيس قسم للمشورة الاسرية ضمن الوحدات الصحية المنتشرة.
- تعزيز قاعدة المعلومات حول جميع اشكال العنف ضد المرأة ليسترشد بها راسمي السياسات والبرامج .
- 3.3 توحيد الجهود المبذولة من قبل الجهات الرسمية وغير الرسمية لمناهضة العنف ضد المرأة على مستوى جمع المعلومات والبيانات ورسم السياسات والبرامج وتنفيذها.
- تعزيز أدوار الشرطة المجتمعية لتلبية احتياجات النساء المعنفات.



Heya Program - برنامج هيا



تتبع 'للحقوق والحريات'
CCYRC Freedoms and Rights Monitor

- فتح باب القبول للنساء للعمل في سلك الشرطة المجتمعية.
- اصدار تشريعات وإجراءات فعالة مناهضة للعنف ضد المرأة وتعديل القوانين مرورا بالإعلام بأشكاله المختلفة والكثير من البرامج المخصصة للتوعية من هذا المجال .
- تأكيد الجامعات على مبادئ حقوق الانسان من أجل تنمية الفكر والعقل ليناهض العنف للذكور والاناث معاً.
- توحيد الجهود لبناء انظمة جمع معلومات موحدة تساعد راسمي السياسات وصانع بالقرارات في مواجهة هذه الظاهرة.
- جعل المدارس والجامعات مراكز أشعاع فكري لمناهضة العنف ضد المرأة.
- قيام وزارة الشباب بتبني برامج توعية حول مكانة المرأة الاسرية والمجتمعية وتنفيذها على مستوى المحافظات أيضاً.
- بناء برنامج متكامل يسمح بدمج الرجال كماالنساء في كافة الاطروالبرامج ذات العلاقة بقضايا النوع الاجتماعي.
- وضع الاسس والاطرالضرورية لاحداث تغيير ثقافي يستهدف تعديل الاتجاهات والممارسات والصورالنمطية وثقافة التمييز
- الاسراع باقرار استراتيجية النهوض بالمرأة اليمنية لتكون بنودها أدوات تغيير لنمطية أدوار المرأة الحياتية والحد من حالات العنف.
- حفز الدور الاعلامي وتوسيع وسائل الاتصال الجماهيرية من أجل التأثير في الصورة النمطية لأدوار النوع الاجتماعي.
- قيام منظمات المجتمع المدني بتبني وتنفيذ برامج توعية هادفة الى تعريف النساء بحقوقهن وادوارهن الاسرية والمجتمعية والاقتصادية.
- أدخل مصطلح النوع الاجتماعي كمفردة في مناهج التعليم.
- تبني منظمات المجتمع المدني اسلوب الخيمة الريفية لتكون مركزاستقطاب اعلامي لنساء الريف وتنفيذ برامج توعية حول حقوقها ونبذ فكرة القبول بالعنف.
- استحداث تشريعات جديدة لتهيئة استجابة مجتمعية شاملة منها تأمين الدعم والحماية واعادة دمج النساء المعنفات من النواحي النفسية والقانونية والاجتماعية.
- تاسيس مجلس لمناهضة العنف الاسري.

Funded by



SWEDEN

Implemented by



www.heya-program.org
yemen@heya-program.org



Heya Program - برنامج هي



تتبع ' للحقوق والحريات
CCYRC Freedoms and Rights Monitor

سادسا: الخطة المستقبلية

إصدار قانون تجريم العنف يتضمن نصوصا وموادا قانونية لمواجهة مشاكل وآثار العنف وتحديد ماهية جرائم العنف سواء في المجال الخاص او المجال العام. يحدد هذا القانون عدد من الأفعال ويعتبرها جرائم عنف في حالة ارتكابها، بحيث تعتبر جرائم عنف توجه ضد النساء وحددت لها العقوبات الرادعة لذلك تطرق هذا المشروع المقترح والذي تم إعداده من الخبرة القانونية: فتحية عبدالواسع وبمراجعة القاضية ايمان شاييف إلى الإجراءات وتدابير الحماية القضائية والإدارية لتقديم شكاوي العنف .

Funded by



Implemented by



www.heya-program.org
yemen@heya-program.org



برنامج هي - Heya Program



مشروع قانون مناهضة العنف ضد النساء والفتيات الباب الأول التسمية والتعاريف

المادة (1) : يسمى هذا القانون قانون مناهضة العنف ضد النساء والفتيات .

المادة (2) : يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني الواردة أمام كل منها ما لم يقتضى سياق النص خلاف ذلك .

- الجمهورية : الجمهورية اليمنية .
- الوزارة : وزارة حقوق الانسان .
- الوزير : وزير حقوق الإنسان .
- القانون : قانون مناهضة العنف ضد النساء والفتيات .
- اللائحة : اللائحة التنفيذية لهذا القانون .
- الهيئة : الهيئة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة

● العنف ضد الفتيات والنساء: أي فعل عنيف أو امتناع قائم على أساس الجنس ضد النساء والفتيات يلجم عنه اذى أو معاناة جسدية أو جنسية أو نفسية بما في ذلك التهديد بإقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء وقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة (العنف الأسري) .

● العنف الجسدي : هو استخدام القوة من قبل أي شخص ضد النساء والفتيات تسبب آثار جسدية أو يترك آثار واضحة .

● العنف الجنسي : كل فعل أو قول أو إشارة أو كتابة أو تسجيل بالمسورة أو بالصوت أو أي فعل آخر جنسي بطبيعته أو بحكم عرضه يكون من شأنه المس بحرمة جسد المرأة أو كرامتها أو سلامتها الجنسية .

● العنف النفسي : كل اعتداء لفظي أو ضغط أو إكراه أو تهديد أو إهمال سواء كان بغرض المس بكرامة الضحية وطمأنيتها أو بغرض تخويفها أو ترهيبها .

Funded by



Implemented by



www.heya-program.org
yemen@heya-program.org



برنامج هي - Heya Program

- **العنف الاقتصادي** : حرمان المرأة من التصرف بأموالها او بمواردها الاقتصادية أو المساهمة في اتخاذ القرارات المالية التي تهمها أو يجعلها معتمدة كلياً على غيرها ويضر بحقوقها الاجتماعية والاقتصادية او الحرمان من الانفاق او المنع من الكسب .
- **العنف الاسري** : التصرفات المسيئة التي يترتب عليها أدى أو معاناه الفتيات والنساء الصادرة من قبل أحد أو كلاً الشريكين في العلاقة الزوجية أو من أحد أفراد الاسرة
- **العنف القانوني** : اي تشريعات تجيز او تيسر العنف ضد المرأة سواء كان يحوي بنودا او يشرع صراحة او يضمن احكام تمييزية .

الباب الثاني

الاهداف ومجال السريان

وانواع جرائم العنف

الفصل الاول

الاهداف

المادة (3) : يهدف هذا القانون الى تحقيق ما يلي:-

1. حماية ضحايا العنف من الفتيات والنساء ومساعدتهم وتقديم الرعاية والتأهيل اللازم لهن واحترام حقوقهن وكرامتهن الانسانية.
2. تفادي تزايد العنف بكل اشكاله ضد الفتيات والنساء .
3. تجريم ومعاقبة مرتكبي جرائم العنف ضد الفتيات والنساء بكافة اشكاله في المجال العام والخاص للتخلص والحد من الانتهاكات التي يتعرضن له .
4. تحديد إجراءات حمائية لضمان وصول ضحايا العنف مباشرة أو عبر الجهات المعنية لتقديم شكاوهن الى الجهات المختصة .
5. تثقيف وتوعية المجتمع بمخاطر العنف ضد الفتيات والنساء.
6. تعزيز وتنسيق مجالات التعاون المجتمعي بشأن مناهضة العنف ضد النساء والفتيات على كل المستويات.

Funded by



Implemented by



www.hey-program.org
yemen@hey-program.org



برنامج هي - Heya Program

الفصل الثاني مجال السريان

المادة (4) : يسري هذا القانون على كافة اشكال وأنواع جرائم العنف الموجهة ضد الفتيات والنساء في المجالين الخاص (الاسري) و العام سواء كان عنف جنسي أو جسدي أو نفسي .

الفصل الثالث انواع جرائم العنف

جرائم العنف الاسري :

المادة (5) : يعدُّ عنفاً أسرياً أي فعل او امتناع يمارس ضد الفتيات أو النساء في الأسرة من أحد أفراد الاسرة ويترتب عليه أذى أو ضرر أو معاناة من الناحية الجسدية أو النفسية أو الجنسية أو الاقتصادية بما في ذلك التهديد أو الحرمان من الحرية سواء حدث ذلك داخل مسكن الأسرة أو خارجها.

المادة (6) : تعدُّ من جرائم العنف قيام أحد أفراد الاسرة بالأعمال التالية :-

- 1) إكراه أو تحريض إحدى الإناث في الاسرة على التسول .
- 2) الاعتماد في كسب معيشته أو بعضها على دعاره إحدى الإناث في الأسرة .
- 3) حث وإكراه الإناث على الفجور و الدعارة أو الفساد الاخلاقي أو التسهيل او المساعدة على إتيانه .
- 4) إكراه الزوجة على الجماع وهي لا تستطيع المقاومة بسبب نقص جسدي أو نفسي .
- 5) القتل عمداً لإحدى الإناث في الاسرة أو من أقدم على التمثيل بجثتها بعد القتل .
- 6) الإيذاء الجسدي للإناث بأية وسيلة أحدثت به جرحاً أو سبب لها ضرراً بصحتها.
- 7) ممارسة العنف النفسي باستخدام أية وسيلة من وسائل التهديد على إحدى الإناث في الاسرة بقصد السيطرة عليها أو حجز حريتها أو إكراهها على الزواج .
- 8) تزويج الفتاة دون سن الثامنة عشر .
- 9) ممارسة العنف الاقتصادي ضد النساء والفتيات كمنعها أو إجبارها على العمل أو السيطرة على املاكها وحرمانها من حقها في الارث.
- 10) حرمان الفتاة في الاسرة من حقها في التعليم ومواصلته .
- 11) الاعتداء بالاعتصاب على إحدى الإناث في الاسرة .
- 12) الامتناع عن أداء النفقة للزوجة أو إحدى الأصول أو الفروع والذي من واجبه أن يعولهم. أو أداء أجره حضانة أو رضاعة أو سكن مع قدرته على ذلك مدة ثلاثة اشهر منذ صدور حكم قضائي واجب النفاذ.
- 13) كل من خطف فتاة لم تبلغ الخامسة عشر إذا كانت الغاية من الخطف حرمان الأم من الحضانة المقررة بحكم قضائي أو إذا تم الخطف عن طريق استخدام القوة أو التهديد أو الخديعة أو الخطف الى خارج البلد أو الى أماكن نائية .

Funded by



SWEDEN

Implemented by



www.heya-program.org
yemen@heya-program.org



Heya Program - برنامج هي

- 14) استغلال الولاية أو القوامة لأهداف تنطوي على الجشع أو ترك الفتاة الموضوعه تحت الولاية أو الوصاية او القوامة دون عناية بصفة مستمرة وأذى ذلك إلى الأضرار بتربيتها.
- 15) القيام أو المساهمة بالقيام بأعمال ضارة يلحق أذى نفسي او جسدي بالفتاة بما فيها عملية الختان .
- 16) تزويج الفتاة زواجاً غير شرعياً يحرمها من حقوقها كزواج الشغار.

المادة (7) : يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن ثلاث سنوات أو بغرامة مالية لا تقل عن مائة ألف ريال يماني ولا تزيد عن مليون ريال يماني كل من ارتكب جريمة من جرائم العنف المنصوص عليها في المادة (6) الفقرات ((1-2-3-4-6-7-8-9-10-12-13-14-15-16)) وتضاعف العقوبة إذا ارتكبت الجريمة من عدة اشخاص أو نجم عن الفعل إيذاء جسماني جسيم أو كان الجاني من المتولين الأشراف على الضحية أو حمايتها أو تربيتها.

المادة (8) : يعاقب بالإعدام أو الحبس مدة لا تقل عن عشر سنوات كل من ارتكب فعلاً من الافعال المنصوص عليها في المادة (6) الفقرات (5- 11)

المادة (9) : يعاقب كل من ارتكب الجرائم المنصوص عليها في المادة (6) من هذا القانون مع عدم الاخلال بالقصاص أو الدية أو الارش أو بأي عقوبة أشد منصوص عليها في أي قانون آخر .

جرائم العنف في المجال العام:

المادة (10) : تُعد جرائم العنف في المجال العام كل إنتهاكات وإساءة جسدية أو نفسية أو جنسية تتعرض لها الفتيات أو النساء أو في الاماكن العامة أو المؤسسات التعليمية أو الاجهزة والجهات الحكومية .

المادة (11) : تشتمل جرائم العنف على القيام بأي فعلٍ من الأفعال التالية :-

- 1) كل فعل يطال جسم الفتاة أو المرأة ويخدش الحياء أو ينافي الآداب العامة أو ينطوي على هتك عرضها أو سبها أو قذفها .
- 2) الاعتداء بالاغتصاب على أي أنثى بدون رضاها.
- 3) القيام أو الامتناع باي فعل يوجه ضد المرأة لحرمانها من حقها في العمل او الحصول على الأجر المتساوي أو الفرص المتكافئة في الترقى أو التأهيل او اجبارها على اداء عمل غير لائق .
- 4) ممارسة العنف السياسي بصورة مباشرة أو غير مباشرة تمارسه السلطة الحاكمة أو الأحزاب السياسية ضد المرأة وتغيب دورها السياسي أو تهيمشها بشكل مقصود يؤثر عليها نفسياً أو صحياً أو قانونياً أو اجتماعياً .

Funded by



Implemented by



www.heya-program.org
yemen@heya-program.org



برنامج هي - Heya Program

- (5) كل فعل يؤدي الى تعطيل ممارسة المرأة لحقها الانتخابي عن طريق القوة او التهديد أو الغش أو التأثير المالي أو الوعد بتحقيق مزايا بغير حق أو تزيف المستندات الانتخابية أو بغير عمداً النتيجة الانتخابية لغير صالحها .
- (6) الاعتداء على المرأة أو تهديدها أثناء أو بسبب نشاطها الاجتماعي .
- (7) حرمان المرأة من الوصول الى مواقع صنع القرار خلافاً للقوانين النافذة.
- (8) أكره امرأة على الدخول في علاقة جنسية أو على اشباع رغبته الجنسية بأي طريقة كانت إذا كانت هذه المرأة خاضعه له بحكم علاقة العمل أو ترتبط مصالحها بعمله .
- (9) خطف امرأة بالقوة أو التهديد أو الخداع أو إجبرها على الإقامة في أماكن معينة أو حملها على الدعارة أو خطف فتاة قاصره للعمل في الدعارة .
- (10) أكره امرأة أو فتاة بالقوة أو عن طريق التهديد بالحاق أدى جسيم على أن تسلك سلوكاً مشيناً.
- (11) القبض على امرأة أو حجزها أو حرمانها من حريتها بأي وسيلة بغير وجه قانوني .
- (12) من اسند بالقول أو الفعل إلى النساء أو الفتيات علناً وقائع كاذبة وكان من طبيعتها التحقير من شأنهن في المجتمع أو التعرض لكرامتهن أو شرفهن أو شخصهن بأي وسيلة .
- (13) التحريض أو الإكراه للنساء والفتيات على الفجور والدعارة.
- (14) ممارسة اعمال العنف بحسب النوع الاجتماعي ضد المرأة وحرمانها من حقوقها المشروعة .
- (15) إصدار منشورات قدره أو فتاوى خلافاً للقانون من شأنها أن تضر بالنساء والفتيات أو من شأنها الدفع الى انتشار الحقد أو الاحتقار أو أدت الى اعمال عنف أو قتل أو غير ذلك من الجرائم
- (16) من تسبب عمداً بإيذاء جسماني جسيم للنساء أو الفتيات ينطوي على خطر على الحياة أو يؤدي إلى فقدانها لأي عضو من الجسم لوظيفته أو إلى إصابتها بمرض عقلي أو إيذاء جسيم بالصحة يؤدي لفقدانها القدرة على العمل كلياً أو جزئياً أو أدى إلى إسقاط حملها.
- (17) من واقع امرأة أو فتاة مستخدماً القوة الجسمانية أو التهديد بخطر على الحياة أو الصحة أو مستغلاً تواجد المجني عليها في حالة لا تستطيع فيها الدفاع عن نفسها أو إدراك خطورة أفعالها.
- (18) من اجهض أو حاول إجهاض امرأة حامل دون رضاها أي كانت الوسيلة المستعملة أو نتج عن ذلك موت الضحية .
- (19) من قتل امرأة عمداً تحت أي ظرف
- (20) النشر في الصحافة أو الإذاعة أو التلفزيون أو ما شابه ذلك من وسائل الإعلام وانطوى على فعلاً من أفعال العنف ضد النساء والفتيات .
- (21) القيام بفعل من أفعال التحرش الجنسي من خلال المضايقات أو الأفعال المشينة ذات طبيعة جنسية ويتضمن مجموعة من الانتهاكات البسيطة إلى المضايقات الجادة أو التلطف بتلميحات جنسية أو إباحية وصولاً إلى النشاط الجنسي
- (22) إنتهاك العاملين في السجون ومراكز الاعتقال لحقوق المرأة والفتاة السجينة وممارسة إي عنف نفسي أو جسدي أو جنسي ضدهن .

Funded by



SWEDEN

Implemented by



www.heya-program.org
yemen@heya-program.org



Heya Program - برنامج هي

المادة 12: يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات أو غرامة مالية بمبلغ لا يقل عن مائة ألف ريال يمضي ولا يزيد عن مليون في حال ارتكاب الأفعال المنصوص عليها في (المادة 11) الفقرات : (1- 3-4-5-6-7-8-9-10-11-12-13-14-15-20-21-22)

المادة 13: يعاقب بالإعدام كل من ارتكب جريمة القتل المنصوص عليها في المادة (11) - فقرة : (19)

المادة (14): يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد عن عشر سنوات كل من ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في (المادة 11 - فقرات 2, 18) وتضاعف العقوبة إذا ارتكبت الجريمة من عدة اشخاص جماعياً أو كان سن المجني عليها لا يتجاوز خمسة عشر سنة أو نجم عن الفعل إيذاء جسماني جسيم أو وفاة الضحية أو كانت الضحية من ذوي الإعاقة أو كان الجاني من المتولين الإشراف على الضحية أو حمايتها أو تربيتها أو حراستها أو معالجتها

المادة (15): يعاقب من ارتكب فعلاً من الأفعال المنصوص عليها في هذا القانون مع عدم الإخلال بالقصاص أو الدية أو الارش بأية عقوبة منصوص عليها في قانون آخر

المادة (16): يرجع فيما لم يرد به نص عقابي خاص باي جريمة تعد من جرائم العنف ضد النساء والفتيات في هذا القانون إلى احكام القوانين النافذة .

جرائم الإتجار بالبشر:

مادة (17) : تعتبر من جرائم الإتجار بالبشر الفعل الذي يرتكب بقصد استغلال المرأة إذا تم ذلك بواسطة استعمال القوة او التهديد أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو استغلال حالة الضعف أو الحاجة أو الوعد بإعطاء أو تلقي مبالغ أو مزايا للموافقة على الإتجار بها .

مادة (18) : تعد من جرائم الإتجار بالبشر كل الأفعال غير المشروعة التي تمارس على ضحايا الإتجار بالبشر بأي شكل كالاستغلال الجنسي أو أعمال الدعارة أو السخرة أو الخدمة أو العمل القسري أو الأسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو التسول باستغلال حالة الضعف أو بالإكراه أو استئصال أو نزع الأعضاء أو جزء منها أو الأنسجة البشرية أو المتاجرة بها أو أي صورة من صور الاستغلال المجرمة قانوناً.

Funded by



Implemented by



www.heya-program.org
yemen@heya-program.org



برنامج هي - Heya Program

الباب الثالث
إجراءات تقديم شكاوى العنف وتدبير الحماية
الفصل الأول
إجراءات تقديم الشكاوى

مادة (19) : تحرك الدعوى في قضايا العنف ضد الفتيات والنساء من قبل المتضرر أو من يقوم مقامه قانوناً، ويمكن لكل من علم بوقوعها إخبار النيابة أو جهات الضبط والتحقيق في مراكز الشرطة

مادة (20) : تلتزم وزارة الداخلية أنشاء قسم خاص في مراكز الشرطة قوامها الأساسي من الشرطة النسائية للتعامل مع قضايا العنف ضد النساء والفتيات .

مادة (21) : يكلف في كل مركز من مراكز الشرطة قاضٍ تحقيق لتلقى الشكاوى والإخبارات المتعلقة بقضايا العنف ضد النساء والفتيات ومتابعتها والتحقيق بشأنها واستكمال إجراءات إحالتها للقضاء .

مادة (22) : يجرم تعريض النساء والفتيات للتعذيب أثناء التحقيق ولا تجبر على الاعتراف أو تعامل بطريقة غير إنسانية والالتزام بعدم اتخاذ أي إجراءات بحقهن خلافاً للقانون .

مادة (23) : تنشأ محاكم متخصصة في إطار قانون السلطة القضائية للنظر في قضايا العنف الاسري ضد النساء والفتيات وتكون لها صفة الاستعجال .

الفصل الثاني
تدابير الحماية

مادة (24) : تصدر النيابة أو المحكمة المختصة (أمر الحماية) عند الضرورة وبصوره مستعجلة أو بناء على طلب أي فرد من أفراد الأسرة أو من يمثله كإجراء مؤقت لحماية ضحايا العنف الاسري او في حالة يخشى تعرضهن لمخاطر العنف على أن يتضمن الأمر مدة الحماية وللمحكمة تمديدتها كلما دعت الحاجة لذلك.

Funded by



Implemented by



www.heya-program.org
yemen@heya-program.org



برنامج هي - Heya Program

مادة (25) : يتضمن أمر الحماية ما يلي:

- 1- تعهد من المشكو به بعدم التعرض للضحية أو أي فرد من أفراد الأسرة.
- 2- نقل الضحية الى أقرب مستشفى أو مركز صحي للعلاج عند الحاجة أو إذا طلبت الضحية ذلك أو نقلها الى دور حمايه وتوفير الرعاية الصحية والنفسية لها .
- 3- عدم السماح للمشكو به بدخول البيت الأسري بقرار من المحكمة وللمدة التي يراها في حالة وجود خطر على الضحية أو أي فرد من أفراد الأسرة.
- 4- للضحية الحق في الحصول على المساعدة القانونية وعلى وجه الخصوص الاستعانة بمحام في مرحلتي التحقيق والمحاكمة .

مادة (26) : يعاقب كل من انتهك أمر الحماية بالحبس مدة لا تزيد عن 48ساعة أو بغرامة لا تقل عن (عشرين ألف) ريال يمني .

مادة (27) : يصدر أمر الحماية من النيابة المختصة لمدة لا تزيد عن شهر قابلة للتجديد من المحكمة مدة لا تتجاوز ستة أشهر وفقاً لحكام القانون .

مادة (28) : يجب ان تكون كافة الإجراءات والمعلومات المتعلقة بقضايا العنف ضد النساء والفتيات التي تنظر أمام أي جهة ذات علاقة بما في ذلك المحاكم بالسرية التامة.

ماده (29) : أ- يعاقب بالحبس مده لا تزيد عن ثلاث سنوات كل موظف عام استعمل أثناء تأدية وظيفة القوة أو التهديد بنفسه او بواسطه غيره مع امرأة لحملها على الاعتراف بجريمة , أو مع شاهد أو خبير لحمله على الادلاء بأقوال أو تعطيل معلومات بشأن جرائم العنف ضد النساء أو الفتيات .

ب - ويعاقب بالحبس مدة لا تقل عن خمس سنوات اذا نتج عن استخدام القوة ضررا جسيما

الباب الرابع

الإحكام العامة

والختامية

مادة (30) : تنشأ بموجب هذا القانون هيئة وطنية تسمى الهيئة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة تكون لها الشخصية الاعتبارية العامة وميزانية مستقلة ضمن ميزانية الدولة.

مادة (31) : تعتبر الهيئة الجهة التنسيقية والاستشارية للجهات ذات العلاقة فيما يتعلق بمناهضة العنف ضد المرأة ومتابعه تنفيذ هذا القانون , ولها في سبيل ذلك ممارسة الاختصاصات التالية :

1) حماية الضحايا واعداد البرامج وخطط العمل والاليات اللازمة لتنفيذها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

Funded by



SWEDEN

Implemented by



www.heya-program.org
yemen@heya-program.org



برنامج هي - Heya Program

- (2) تنسيق جهود التعاون المجتمعي لمناهضة العنف ضد المرأة
 (3) إعداد وتنفيذ البرامج التدريبية التخصصية للمعنيين بمناهضة العنف ضد المرأة بالتنسيق مع الجهات المعنية.
 (4) أي مهام أخرى تقضيها طبيعتها عمل الهيئة وفقاً لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية .

مادة (32) : يحدد تشكيل الهيئة واختصاصها بقرار جمهوري بناء على عرض الوزير وموافقة رئيس مجلس الوزراء وفقاً لمعايير التخصص والكفاءة والخبرة ويراعي في تشكيلها تمثيل المرأة ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة .

مادة (33) : توفر الدولة دور إيواء مناسبة لإقامة ضحايا جرائم العنف ضد النساء والفتيات اللاتي بحاجة إلى حماية خاصة تكفل الرعاية اللازمة لهنّ .

مادة (34) : تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير .

مادة (35) : يعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره وينشر بالجريدة الرسمية .

والله ولي التوفيق والسداد

Funded by



Implemented by



www.heya-program.org
yemen@heya-program.org



برنامج هي - Heya Program



Funded by



Implemented by



www.heya-program.org
yemen@heya-program.org



برنامج هي - Heya Program



تتبع 'للحقوق والحريات'
CCYRC Freedoms and Rights Monitor